أنظمة، تحدد كيفية الحصول على عضوية نقابة المحامين الاسرائيلية لكل من كان «أهلا لأن يكون محامياً ولكنه لم يمارس مهنة المحاماة، أو تمرن في المحاماة في المنطقة المذكورة ولم يكمل بعد مدة تمرينه». وتوضع أيضاً أنظمة مماثلة بالنسبة لكل ساكن في المنطقة التي ضمت، كان قد «عمل بصفة قاض في محكمة حقوقية في أي جزء من أرض ـ اسرائيل».

وخلاصة القول هي أن قانون التنظيمات القانونية والادارية، بالتسهيلات المختلفة التي قدمها، هدف ألى تهيئة الأجواء لاستيعاب سكان القدس القديمة العرب في المجتمع الاسرائيلي وجعلهم جزءاً منه، بأقل مدى ممكن من التعقيد، لضمان الغاية السياسية الأساسية، وهي ضم القدس لاسرائيل «إلى الأبد».

وبعد إقرار هذا القانون، صدرت أنظمة لتنفيذه، هدفت أيضا إلى سد الثغرات التي ظهرت فيه خلال تطبيقه. وفي صيف ١٩٦٩، اعتمدت تلك الأنظمة من قبل الكنيست على شكل قانون خاص، هو قانون تمديد مفعول نظام الطوارىء (التنظيمات القانونية والادارية ـ أحكام إضافية) لسنة ٥٧٢٩ ـ ١٩٦٩[١٤].

وفي صيف السنة التالية، ١٩٧٠، دمج القانونان ببعضهما البعض وصدرا في «حلة» جديدة، باسم قانون التنظيمات القانونية والادارية (نص موحد) لسنة ٥٧٣٠ ـ ١٩٧٠[١٥].

وفي صيف سنة ١٩٧٣، تم تعديل «النص الموحد» المشار إليه، لتوضيح التعليمات المتعلقة بالاراضي، وكيفية تحديد ملكيتها أو نقلها، أو استعمالها، وصدر قانون خاص بهذا الصدد: قانون التنظيمات القانونية والادارية (تعديل) لسنة ٥٧٣٣ ـ ١٩٧٣[١٦].

وفي إطار الحديث عن «قوانين الاستيعاب» الاسرائيلية، المتعلقة بالقدس، تجدر الاشارة أيضاً إلى قانون السلطات المحلية (الانتخابات) (تعديل رقم ٦) لسنة ٥٧٣٣ ـ ١٩٧٣[١٧]، الذي أقر في منتصف حزيران ١٩٧٣، بهدف تشجيع سكان القدس على الاشتراك في الانتخابات لبلدية القدس «الموحدة». وبموجب هذا التعديل، سمح لوزير الداخلية بإعداد جدول للناخبين في القدس الشرقية يضم كل من أتم الثامنة عشرة من عمره، وكان ساكناً في تلك المنطقة عشية ضمها إلى اسرائيل. وحق الانتخاب للسلطات المحلية، في بلديات أو مجالس محلية، يمنح على أساس السكن ضمن حدود السلطة المحلية لفترة محددة، على عكس حق الانتخاب للكنيست، الذي يفترض فيه حصول الناخب على الجنسية الاسرائيلية.

وكانت السلطات الاسرائيلية قد أجبرت، في حينه، عدداً لا بأس به من سكان القدس الشرقية على الاشتراك في الانتخابات لبلدية القدس، بإيهامهم أن من لا يشارك في تلك الانتخابات، ولا تحمل بطاقة هويته الشخصية ختماً يثبت ذلك، قد يتعرض لاجراءات مختلفة تتخذ بحقه.

قوانين مصادرة الاراضي

إضافة إلى القوانين التي اشرنا إليها وفي محاولة لاستكمال اجراءات الضم، أصدرت السلطات الاسرائيلية أيضاً تشريعاً إضافياً، هو قانون أموال الغائبين (تعويضات)